

# مجلس الأمة 2012

لاخر الاخبار المحلية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Local](http://www.alanba.com.kw/Local)

## قال إن الأداء الحكومي كان سبباً في تزدى الأوضاع العامة الطريجي: الكويت بحاجة إلى حكومة قوية قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه بلدها

متى ما كانت جادة في ذلك فإنها بالتاكيد ستجد كل العون من نواب المجلس لتحقيق طموحات ومصالح ناخبهم الذين ائتمنهم على مقدرات البلاد ومستقبلها.

أما عن الوضع السياسي فقال: نحن في الكويت نمر بمرحلة خطيرة وحرجة وصعبة جداً في تاريخ الكويت السياسي، فقد كانت هناك ممارسات غريبة وبخيلة على المجتمع الكويتي حيث أنه بينما نحن جميعاً نرفع شعار التمسك بالشرعية والقانون والعدالة ونطالب بتطبيق القانون على المتجاوزين ومن أن بعض أعضاء الحكومات السابقة والمسؤولين عن المراقبة كانوا هم أكبر من يشجعون على التجاوز حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من حال لا يرضي أحداً أبداً.

وأكد الطريجي على أنه لا يضيع حق وراءه مطالب وأن برنامجه الانتخابي واضح وجلي فيما يتعلق بالكويت والكويتيين وإذا ما وصل إلى قبة البرلمان فله العديد والكثير من المطالبات التي تصب في مجملها في مصلحة الكويت والكويتيين، مؤكداً بذلك أهمية الدور التشريعي ومشهدنا على ضرورة أن يواكب دور تنفيذي قادر على تلبية جميع الاحتياجات الداخلية والخارجية.

● محمد الجلاهمة



دوره الرقابي بضمان عدم انحرافها عن مسطرة الحق والعدل والمصلحة العامة من أجل مستقبل أفضل للمواطن والأجيال القادمة.

وأشار الطريجي إلى أن هناك عشرات الآلاف من الشباب الكويتيين ينتظرون الحصول على فرصة عمل بينما هناك أكثر من 35 ألف أفسد يعملون في الأجهزة الحكومية وحدها عدا القطاع الأهلي الذي يعتمد اعتماداً كلياً على الوافدين مطالباً بتدخل الحكومة وتعيين الكويتيين.

وأوضح أن هناك تنامياً ملحوظاً في الفساد، من انتشار الرشوة والواسطة بشكل غير مسبوق حتى أصبح المواطن محبطاً ويأساً من كل شيء في البلاد، داعياً إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتطهير البلاد من هذا الفساد، وتفصيل القوانين المتعلقة بهذا الشأن.

وقال إن محاربة الفساد لابد أن تكون من خلال الحوار البناء والهادف وليس من خلال الإفسادات والمصالح الشخصية، معرباً عن أسفه، لأن ذلك يحدث تحت قبة البرلمان والذي يجب أن يكون أعضاءه بعيدين كل البعد عن هذا السلوك السلبى.

وذكر أن جميع مؤشرات التنمية توقفت في الكويت منذ ثلاثة عقود بعد أن كانت الكويت درة الخليج ومنازة للأجانب يهتدون بها في وضع قوانينهم واتخاذ إجراءاتهم الكفيلة بتصرف أمورهم على أكمل وجه حتى سبقوها، مؤكداً أن التنمية ليست مجرد أقوال وشعارات لدغدغة المشاعر وإنما عزم وجدية للنهوض بوطننا بقع النصب الأكبر في تنفيذها على الحكومة التي

أكد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات مجلس الأمة 2012 د.عبدالله الطريجي أن الأداء الحكومي كان سبباً في تزدى الأوضاع العامة في البلاد وتأخير إنجاز الكثير من المشاريع والخطط التي كان المفترض أن يعود نفعها على الوطن والمواطن.

وقال الطريجي في تصريح صحافي أنه من حقنا أن نخاف ونقلق على الكويت وما يحاك بها من مؤامرات خارجية مؤكداً أنه بفضل سواعد أبنائها ستظل دائما بخير وعافية، موضحاً أن عدم الالتزام بالخطط الإنمائية، والتفاسد في تقديم الخدمات بشتى أنواعها أثر سلباً على المجتمع الكويتي ونتج عنه إحباط وفقد للثقة في الطرح الحكومي وتعاملها البطيء في أمور تتطلب اتخاذ القرار والسرعة في التنفيذ.

وذكر أن هناك اختلالاً جوهرياً في نظامنا الديموقراطي، مشيراً إلى أن الدستور أكد أن نظام الحكم يقوم على مبدأ فصل السلطات

ومعرباً عن أسفه مما يراه من البعض ممن يقسم على الدستور ويخالفه، أما لجهله وموادته وخصوصه، ومذكراته التفسيرية ومضابط اجتماعات المجلس التأسيسي ولجنة كتابة

العربي والنزول إلى الشارع والعراب، مؤكداً أن من ينادي بالدستور هم أول من «داسوا» ببطنه، مشيراً إلى أنه في النهاية يبقى أهل الكويت وشعبها تحت مظلة آل الصباح الكرام.

وأكد أن الإعلام الحر هو لسان الكويت، مستغرباً من عدم وجود استجابات للوزراء القليلين، مطالباً بالعدالة والمساواة، داعياً إلى حكومة تكنوقراط، ووضع قانون لاختيار القاديين أصحاب الشهادات العلمية القادرين على تحريك عجلة التنمية، ومشهدنا في الوقت نفسه على أن يحترم الدولة من تم تجنيسهم، رافضاً مزدوجي الجنسية لأننا لا نقبل بتمزيق وحدتنا الوطنية.

وبين أن الكويت إذا أرادت أن تعود لمكانتها لابد أن تأتي حكومة قوية على قدر المسؤوليات الجسام تتعامل بحرفية وحنكة مع كل ما يتعلق بشان المواطن على كل المستويات تنموية كانت أو خدمية وان تؤدي ما عليها اتجاه البلد بوضع خطة واضحة قابلة للتنفيذ وفق برنامج زمني محدد، يتابع المجلس تنفيذها ويمارس

طالب مرشح الدائرة الخامسة محمد الهاجري الحكومة والمجلس المقبلين بالعمل الجاد على خدمة أبناء الكويت وتوفير الحياة الكريمة والهائلة لهم، موضحاً أن قرار مجلس الوزراء الأخير بإنشاء لجنة للتقريب بين السلطتين والنظر في أسباب التنازيم والعمل على تلافيتها وعدم التعرض لها مجدداً خطوة في الطريق الصحيح إذا ما توافرت للجنة الصلاحيات الكاملة للتصرف واتخاذ القرارات.

ورأى الهاجري أن البلاد بحاجة إلى العديد من التشريعات التي تخدم جميع القطاعات، فليس من المعقول أن يحتاج قانون رعاية المعاقين إلى العديد من السنوات حتى يتم إقراره، فهذه الفئة من أبناء الوطن لها من الحقوق والواجبات للأصحاء والأسوياء، وقد تعاضمت نسبة المعاقين في العالم إلى ما يعادل 13,5٪ من مجموع سكان العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن الممكن أن تصل إلى 15٪ ليصل عدد المعاقين إلى 900 مليون شخص أكثر من 80٪ منهم من بلدان العالم الثالث والبلدان النامية.

وأكد أن قانون رعاية المعاقين الذي تم إقراره بعد جهد جهيد كان قريباً إلى حد ما من الحقوق التي اعلمتها الأمم المتحدة للمعاقين، والتي تتمثل في حقهم الكامل



(محمد السلطان)

في أن يكون لنا بحث علمي في مجال النفط، قائلا: «المؤزمون ليست لديهم هذه الخطط ولا يريدونها، ولذلك يطالبون بكل

المجلس».

ورفض المطوع تدخلات الربيع الاجتماعي الكويتي لن يخرج للمجلس المقبل الإبتكارية التي يتمناها كل مواطن كويتي، مطالباً في الوقت نفسه بإكمال المجلس القادم مدته التشريعية لإقرار القوانين المهمة.

واستطرد قائلا: لن نسبح بالعبث بالكويت وتمزيق نسجها ووحدتها الوطنية، ونرغب بتغيير تنموي لبناء مستقبل أفضل، لأن الشعب عانى من عدم وجود الكثير من الخدمات.

ونادى المطوع باستقلالية المواطن الكويتي ليكون صالحاً ليصنع نفسه ويرفع رأسه ولا يعتمد على الحكومة، ويطور من نفسه عن طريق الجامعات والبحث العلمي، حيث نطمح

بمبدأ فخره بأهلها الغواصين والذين لن يتركوها لمن يريد الخراب لهذا البلد، فأبناء الكويت كلهم واحد ولا أحد يفرق بيننا، والكويت اليوم أمانة، فنحن قبلنا بالدستور والمشاركة بين الحاكم والحكوم، واليوم نريد قانوناً يوحد أهل الكويت».

وتابع المطوع: نريد التنمية وتنفيذ خطتها معالجة جميع الإشكالات التي تقع عليها، علاوة على أن تكون لنا شركات مساهمة تشترك فيها.

وذكر أن الأجهزة الحكومية بدأت تترهل ويشوبها الكثير

## خلال ندوة أقامها المطوع مساء أمس الأول في مقره الانتخابي بقرنطرة المطوع: نريد العدالة والمساواة.. والمؤزمون يريدون الصراعات والنزول إلى الشارع



الثانين السابقان حسن القلاف وعدنان المطوع خلال ندوة الأخير في مقره الانتخابي

مبدا فخره بأهلها الغواصين والذين لن يتركوها لمن يريد الخراب لهذا البلد، فأبناء الكويت كلهم واحد ولا أحد يفرق بيننا، والكويت اليوم أمانة، فنحن قبلنا بالدستور والمشاركة بين الحاكم والحكوم، واليوم نريد قانوناً يوحد أهل الكويت».

وتابع المطوع: نريد التنمية وتنفيذ خطتها معالجة جميع الإشكالات التي تقع عليها، علاوة على أن تكون لنا شركات مساهمة تشترك فيها.

وذكر أن الأجهزة الحكومية بدأت تترهل ويشوبها الكثير

القفلاف: هناك من يريد أن يشتهر ويصنع البطولات على حساب الوطن

وأضاف القلاف خلال ندوة أقامها المطوع مساء أمس الأول في مقره الانتخابي بمنطقة قرنطرة بعنوان «لن نتركها»: «أنه ومن خلال تجربته خلال 20 عاماً فإن حملاته الانتخابية هي مجموعة من الدروس والتجارب ومن الضروري نقل هذه التجارب» مؤكداً «أن الوطن غال ويستحق التضحية، وعلينا الانتباه لخطورة المرحلة المقبلة، وعلينا الإدراك بأن ما يحدث ليس عرساً ديموقراطياً أو مجموعة من مشاريع يتنافسون بل نحن أمام تيارين أحدهما يريد الشرعية والدستور وهيبة الدولة وهيبة القضاء دون تهديد الشارع، وتيار آخر يقول إذا لم تنفذ مطالبنا فسندخل إلى الشارع، مخاطباً هذا التيار بقوله: «إذا كان عندكم حديث فليكن تحت قبة عبدالله السالم إن أنتم تؤمنون بالديموقراطية».

وبين القلاف أن هناك تيارات خارجية تريد ربيعاً عربياً، وهناك أناس يعيشون على الصراعات لأنهم يريدون أن يشتهروا ويصنعوا البطولات على حساب مصير البلد، متسائلاً: «هل تقبلون خداع المؤزمين؟» واستنكر القلاف أن يصل الأمر إلى الاعتراض على حكم المحكمة بعد الحكم المؤبد على متهمين.

من جهته، أكد مرشح الدائرة الثانية عدنان المطوع: أننا لن نترك الكويت لأننا تربينا فيها،



عدنان المطوع متحدثاً إلى الحضور



عدنان المطوع متوسطاً حسن القلاف ومبارك الخريجات



المطوع مستقبلاً بعضاً من ناخبي «الثانية»



جانبا من الحضور في مقر المطوع

## الهاجري: توفير مساكن بمواصفات خاصة للمعاقين وتأمين احتياجاتهم

الكويتيين المقيمين على أرض هذه البلاد الطاهرة، فالإعاقة ابتلاء من الله وعلينا أن نكون عوناً للمعاق من دون النظر إلى هويته، والمطالبة بتوفير سائق وخدام لكل معاق من أصحاب الإعاقة من الفئة الأولى، ومنحهم مساعدات شهرية لتأمين متطلبات الحياة وتوفير المساكن لهم بمواصفات خاصة بصفة عاجلة والزام الجهات الحكومية والإهلية التي تستخدم خمسين عاملاً كويتيياً على الأقل باستخدام عدد من الأشخاص المعاقين مهنيياً، بحيث لا يقل عددهم عن 2٪ وتشكيل لجان

في التمتع بحقوق المواطنين وعدم التمييز بين المعاق وغير المعاق، وتأمين الوسائل التي تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة وحققهم في الحصول على مساندة اقتصادية واجتماعية والاندماج في المجتمع وتوفير الخدمات العلاجية والتأهيلية المتميزة، إضافة إلى عدم تعرضهم للامتهان والاستغلال وتقديم الدعم التام لهم من قبل المؤسسات.

واستدرك الهاجري فبين أن القانون الحالي لم يكن عند مستوى الطموح ولم تكن هناك آلية حقيقية في تطبيقه، فلو نظرنا في تعريف المعاق لوجدنا أن هذا التعريف بحاجة إلى إعادة نظر فليس من المعقول أن يحصل على شهادة المعاق كل شخص غير قادر على أن يؤمن لنفسه كليا أو جزئياً مما يؤمنه الشخص العادي لنفسه من ضروريات الحياة الطبيعية نتيجة عجز أو قصور في قدراته البدنية أو العنصرية أو النفسية والذهنية، فهذا يفتح الباب أمام الآلاف ليحصلوا على بطاقة معاق، ويحرموا الفئات المستحقة من ميزات القانون.

ودعا إلى ضرورة تصنيف الإعاقة في فئات، وتحديد حقوق كل فئة، وتعديل المادة الثانية من القانون لتسري أحكامه على الأشخاص المعاقين من غير



محمد الهاجري



جانبا من الحضور في مقر المطوع